# اقتصاديات الإنتاج الحيواني

## المحاضرة الأولى

هناك حقيقتان اقتصاديتان تصدق على كل المجتمعات البشرية وأدى اجتماعهما إلى نشأة المشكلة الاقتصادية التي أدت بدورها إلى نشأة علم الاقتصاد الذي يدرس هذه المشكلة وما يتفرع عنها وهذين الحقيقتين:

**1- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها:**

إن حاجات الإنسان متعددة، متكررة متجددة، تتزايد باستمرار مثل الحاجة للمأكل، المشرب، المسكن، العلاج،....الخ وإن إشباع هذه الحاجات يتطلب إنتاج سلع وخدمات.

**2- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:**

تنقسم الموارد إلى:

أ- الموارد الحرة: وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة وتكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ولا ندفع ثمن مقابل الحصول عليها. مثل: الشمس والهواء.

ب-الموارد الاقتصادية: وهي محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أي أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها وهي عبارة عن:

- موارد طبيعية مثل: الأراضي ما فوقها وما تحتها.
- موارد بشرية مثل: العمال وأصحاب المشروعات.
- موارد رأسمالية وهي الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات.

ومما سبق يكمن تعريف علم الاقتصاد بأنه:

فرع من فروع العلوم الاجتماعية يبحث في كيفية استخدام الموارد النادرة المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة الغير محدودة.

وفي ظل المشكلة الاقتصادية لابد لكل مجتمع أن يقرر أمرين:

1- اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها.

2- الاستغلال الأمثل للموارد والاختيار بين الاستخدامات البديلة لها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية.

يتبين من ذلك أن المشكلة الاقتصادية ما هي إلا مشكلة اختيار، ويتصل بهذه العملية 3 تساؤلات أساسية تواجه كل المجتمعات:

**أركان المشكلة الاقتصادية:**

❶ ماذا ننتج؟

أي ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه.

❷ كيف ننتج؟

أي تحديد طريقة الإنتاج حيث أن طرق الإنتاج متعددة و يجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة.

❸ لمن ننتج؟

أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج وكيفية توزيعه على أفراد المجتمع.

وتختلف الإجابات على هذه الأسئلة باختلاف المجتمعات وفقا للأنظمة الاقتصادية الموجودة فيها.

**الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع:**

عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة لتعدد الحاجات الإنسانية، وأن هذه الموارد لها استخدامات متعددة وأنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات وهذا الاختيار له تكلفة تسمى (تكلفة الفرصة البديلة)

مثال:

إذا قرر المجتمع اختيار توجيه موارده لإنتاج سلع صناعية وكان من الممكن أن ينتج سلع زراعية، ففي هذه الحالة يكون المجتمع قد ضحى بإنتاج السلع الزراعية وهذه التضحية تمثل تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية.

وبذلك تكون تكلفة الفرصة البديلة هي ما تم التضحية به بسبب اختيار سلعة أو خدمة معينة.

تقسم عوامل الإنتاج إلى ما يلي:

1) الأرض **Land**: يوفر هذا العنصر مكان الإنتاج، وتعد الأرض مستودع الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للطبيعة. فالتربة والطقس عاملان هامان في تحديد إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني. وتتصف بما يلي:

- عرضها ثابت في المدى القصير
- لا يمكن نقلها من مكان لآخر

- لا يمكن إحلالها (استبدالها) كلياً
- تختلف درجة خصوبتها وتضاريسها وغيرها، حيث أي وحدتين من الأرض غير متماثلتين تماماً.

2) رأس المال **Capital**: يعرف بأنه المدخرات من السلع الاقتصادية الموجودة في وقت معين والتي يمكن شراؤها بالمال وتستخدم في الإنتاج. ويقسم إلى نوعين:

✓ رأس المال الثابت: يتمثل بالموجودات المعمرة التي لها صفة البقاء والثبات النسبي والتي تدخل في العملية الإنتاجية كالمنشآت والعقارات والآلات والحيوانات المنتجة كالأبقار الحلوب وحيوانات الحمل والجر.

✓ رأس المال العامل أو التشغيلي: يتمثل بالموجودات الجارية والمتداولة التي تستخدم في الإنتاج لتحقيق عوائد خلال فترة زمنية قصيرة.

3) الإدارة **Management**: تعرف إدارة المزارع بأنها دراسة طرق ووسائل تنظيم عناصر الإنتاج (أرض و عمل و رأسمال) وتطبيق المعرفة التقنية (Technical knowledge) والخبرات والمهارات لكي تنتج المزرعة اكبر قدر ممكن من الدخل الصافي أو الأرباح . ويمكن تعريفها أيضا: وظيفة إنتاجية تقوم على أساس تطبيق المبادئ العلمية والاستفادة من الخبرات العلمية في الإنتاج الزراعي وتسويقه وتمويله لتقليل النفقات والحصول على اكبر غلة ممكنة من ناتج المزرعة وبيعها بأفضل الأسعار.

4) العمل **Labor**: وهو نشاط الإنسان الذي يعمل على تغيير مواد في الطبيعة لجعلها بصورة تفي باحتياجاته ومتطلباته. وتعد تكلفة العمل من أهم بنود التكاليف.

وتختلف حدات العمل حسب عوامل متعددة، فحسب الجنس هناك عمل للذكور وعمل للإناث، وحسب الفئة العمرية هناك عمالة أطفال وعمل للشباب وعمل لكبار السن، وحسب مهارة العامل هناك عمالة ماهرة وعمالة غير ماهرة. وعكس العمالة مصطلح البطالة وهي الآفة التي تحاربها المجتمعات عموماً والدول الرأسمالية خصوصاً. لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

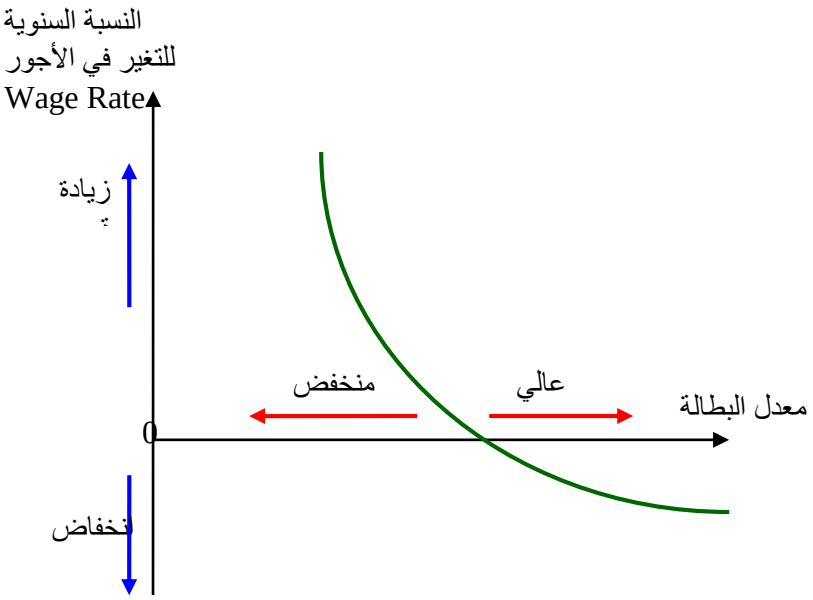


ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و التي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ "منحنى فيلبس" Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيلبسA.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة 1861-1957، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأجور، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.